

### الجزء الثالث

من شرح فتح القدير للعاجز الفقير تأليف الشيخ الامام كمال الدين محمد بن  
عبد الواحد السيواسي ثم السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي المتوفى  
سنة ٨٦١ مع تكملة نتائج الافكار في كشف الرموز والاسرار للمولى  
شمس الدين أحمد المعروف بقاضي زاده المتوفى سنة ٩٨٨ على  
الهداية شرح بداية المبتدى تأليف شيخ الاسلام برهان  
الدين علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى سنة  
٥٩٣ في الفقه على مذهب الامام  
الاعظم أبي حنيفة رحمه  
الله ونفعنا بهم  
آمين

وبهامشه شرح العناية على الهداية للامام أكمل الدين محمد بن محمود الباري  
المتوفى سنة ٧٨٦ وحاشية المولى المحقق سعد الله بن عيسى المقتي الشهير بسعدى  
جلبي وبسعدى أقندى المتوفى سنة ٩٤٥ على شرح العناية المذكور وعلى الهداية  
﴿ تنبيه ﴾ قد جعلنا الهداية وفتح القدير في الصلب الاول في صدر الصحيفة  
وبليه الثانى مفصولا بينهما بجدول وكذلك جعلنا شرح العناية وحاشية سعدى  
جلبي الاول في صدر الهامش وبليه الثانى فليعلم

(محل مبيعه) مكتبة السيد محمد عبد الواحد بن الطوبى وأخيه بجوار المسجد الحسينى بمصر

﴿ الطبعة الاولى ﴾

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣١٦ هجرية

(بالقسم الادبي)



## ﴿ كتاب الرضاع ﴾

لم يذ كر عامة مسائل الرضاع  
في فصل المحرمات وأتى  
بكتاب له على حدة لما إن له  
أحكاماً خاصة مخصوصة به  
لا يشاركه فيها غيره وسبب  
الحرمه بالرضاع الجزئية  
بنشور العظم وانبات اللحم  
كالجزئية بالاعلاق في حرمه  
المصاهرة وكان الاعلاق  
أمر خفي وله سبب ظاهر  
أقيم مقامه وهو الوطء  
كذلك نشور العظم وانبات  
اللحم أمر خفي وله سبب  
ظاهر وهو الارضاع فأقيم  
مقامه والرضاع بفتح الراء  
وهو الاصل وبكسرهما  
وهو لغة فيه مص اللبن من  
الثدي وفي الشريعة عبارة  
عن مص شخص مخصوص  
وهو ان يكون صبيار ضيعة  
من ثدي مخصوص وهو  
ثدي الادمية في وقت  
مخصوص على ما ذكر بعد  
(وقليل الرضاع وكثيره اذا  
حصل في مدة الرضاع تعلق  
به التحريم) عندنا وقال  
الشافعي لا يثبت الرضاع  
الا بخمس رضعات يكتفى  
الصبي بكل واحدة منها

## ﴿ كتاب الرضاع ﴾

(قوله وسبب الحرمة بالرضاع  
الجزئية الخ) أقول يعني  
شبهة الجزئية

## كتاب الرضاع

قال (قليل الرضاع وكثيره سواء اذا حصل في مدة الرضاع تعلق به التحريم) وقال الشافعي رحمه الله لا يثبت  
التحريم الا بخمس رضعات لقوله عليه الصلاة والسلام

## ﴿ كتاب الرضاع ﴾

لما كان المقصود من النكاح الولد وهو لا يعيش غالباً في ابتداء نشأته الا بالرضاع وكان له أحكام تتعلق  
به وهي من آثار النكاح المتأخرة عنه بمدة وجب تأخيرها الى آخر أحكامه فيسئل وكان ينبغي أن يذ كر في  
المحرمات لكنه أفرد بكتاب على حدة لاختصاصه بمسائل كشهادة النساء وخطب اللبن ونحوه والحق أنه  
ذكر في المحرمات ما يتعلق بالحرمة به وانما ذكر هنا التفاصيل الكثيرة والرضاع والرضاعة بكسر الراء فيهما  
وفتحهما أربع لغات والرضع الخامسة وأنكر الاصمعي الكسر مع الهاء وفعله في الفصح من حد علم يعلم  
وأهل نجد قالوا من باب ضرب وعليه قول السلولي يذم علماء زمانه \* وذموا لنا الدنيا وهم يرضعونها \*  
ثم قيل كتاب الرضاع ليس من تصنيف محمد رحمه الله انما ألفه بعض أصحابه ونسب به اليه ليروجه ولذا لم  
يذ كره الحاكم الشهيد أبو الفضل في مختصره المسمى بالكافي مع التزامه ايراد كلام محمد رحمه الله في جميع  
كتبه محذوفة التعاليل وعامتهم على أنه من أوائل مصنفاته وانما لم يذ كره الحاكم اكتفاء بما أورده من  
ذلك في كتاب النكاح وهو في اللغة ص اللبن من الثدي ومنه قولهم لثيم راضع أي يرضع غنمه ولا يحملها  
مخافة أن يسمع صوت حلبه فيطلب منه اللبن وفي الشرع ص الرضيع اللبن من ثدي الادمية في وقت  
مخصوص أي مدة الرضاع المختلف في تقديرها (قوله قليل الرضاع وكثيره سواء اذا تحقق في مدة الرضاع  
تعلق به التحريم) وبه قال مالك أما الرشك فيه بان أدخلت الحلمة في فم الصغير وشكت في الارتضاع لا تثبت



الحرم بالشك وهو كالمعلم ان عصبية أرض - عنها امرأة من قرية ولا يدري من هي فتزوجه رجل من اهل تلك القرية صح لانه لم يتحقق المانع من خصوصية امرأة والواجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة واذا أرضعن فليحفظن ذلك ويشهرنه ويكتبنه احتياطاً وقال الشافعي رحمه الله لا يثبت التحريم الا بخمس رضعات مشبعات في خمسة أوقات متفاصلة عرفاً وعن أحمد رحمه الله روايتان كقولنا وكقوله لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحرم المصاة والمصتان الحديث رواه مسلم في حديثين صدره حديث عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصاة والمصتان وآخره عن أم الفضل بنت الحرث قالت دخل اعرابي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيتي فقال يا رسول الله اني كانت لي امرأة فتزوجت عليها أخرى فزعمت امرأتى الاولى انها أرضعت الحديثي رضعة أو رضعتين فقال صلى الله عليه وسلم لا تحرم الاملاجة والاملاجتان وأخرج ابن حبان في صحيحه حديثاً واحداً عن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحرم المصاة والمصتان ولا الاملاجة والاملاجتان فقول شارح في قوله ولا الاملاجة والاملاجتان انه لم يثبت في كتب الحديث امس بصحيح والاملاجة الارضاعة والتناء للوحدة والاملاج الارضاع وأما مجته أرضعته ومبلغ هو امه رضعها وهذا الحديث لا يصلح لاثبات مذهبه وقيل يمكن أن يثبت به مذهبه بطريق هو ان المصاة داخله في المصتين فاصلاً له لا تحرم المصتان ولا الاملاجتان فتنى التحريم عن اربع فلزم أن يثبت بخمس وهذا ليس بشئ أما أولاً فلا أن مذهبه ليس التحريم بخمس مصات بل بخمس مشبعات في أوقات وأما ثانياً فلا أن المصاة غير الاملاجة فان المصاة فعل الرضيع والاملاجة الارضاعة فعل المرضعة فاصل المعنى أنه صلى الله عليه وسلم نفي كون الفعلين محرمين منه ومنه او على هذا فالتحقيق انه لا يتأتى حديثاً واحداً لان الاملاج ليس حقيقة المحرم بل لازمه من الارضاع فتنى تحريم الاملاج نفي تحريم لازمه فليس الحاصل من لا تحرم الاملاجتان الا لا تحرم لازمه مما أعني المصتين فلو جمعنا في حديث واحد كان الحاصل لا تحرم المصتان فلزم أن لا يصح أن يراد الا المصتان لا الاربع فان قلت فقد ذكرت آنفاً حديثاً واحداً في صحيح ابن حبان من روايه ابن الزبير عن أبيه رضي الله عنه قلت يجب كون الراوي وهو الزبير أراد أن يجمع بين ألفاظه صلى الله عليه وسلم التي سمعها منه في وقتين كأنه قال قال صلى الله عليه وسلم لا تحرم المصاة ولا المصتان وقال أيضاً لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان وقيل بطريق آخر وهو انه نافي لمذهبه فثبت به مذهبه لعدم القائل بالفصل وليس كذلك فانه قال بالفصل أبو ثور وابن المنذر وداود وأبو عبيد وهو لأئمة الحديث قالوا المحرم ثلاث رضعات اللهم الا أن لا يعتبر قولهم وفيه نظر لقوة وجهه بالنسبة الى وجه قول الشافعي رحمه الله وذلك أن الذي أثبت به مذهبه ما في مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخ بخمس رضعات معلومات يحرم فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن قالوا وهن ذابدل على قرب النسخ حتى ان من لم يبلغه كان يقرأها وهو لا يستقيم الا على ارادة نسخ الكل والالزم ضياع بعض القرآن الذي لم ينسخ وعدمه كما عن الروافض والالوجب أن يتلى خمس رضعات الخ فدار الامر بين الحكم بنسخ الكل لعدم التلاوة الا أن فينبغي أن يوقف ثبوت الحرمة على خمس رضعات وعدمه فيثبت قول الروافض ذهب كثير من القرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تثبتة الصحابة رضي الله عنهم واذا بطل التمسك به وان كان اسناده صحيحاً لا نقطاعه باطناً وثبت نفي تحريم المصاة والمصتان والارضاع محرم وجب التحريم بالثلاث وما روى عنها انه كان في صحيفة تحت سريري فلما مات صلى الله عليه وسلم تشاغلنا بموته فدخلت دواجن فأكلتها لا يتقى ذلك النسخ يعني كان مكتوباً ولم يغسل بعد للقرب حتى دخلت

لقوله عليه السلام لا يحرم المصاة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجتان والمصاة فعل الرضيع والاملاجة فعل الرضع وهو الارضاع ووجه الاسم تدلال به انه يدل على ان القليل منه غير محرم وأما ان يكون منحصراً في خمس مشبعات فليس له دلالة على ذلك لكن لما اتقى به مذهب خصمه ثبت مذهبه لعدم القائل بالفصل وفيه نظر لان من أصحاب الطواهر من يقول بثلاث رضعات مشبعات ولو تمسك بحديث عائشة كان فيما نزل عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخ بخمس رضعات معلومات يحرم وكان ذلك مما يتلى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أدل على المطلوب

قال المصنف (لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحرم المصاة ولا المصتان ولا الاملاجة الحديث) أقول الاملاجة الارضاعة والتناء للوحدة



ولنا قوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم الآية وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من غير فصل ولأن الحرمة وإن كانت لشبهة البعضية الثابتة بنشور العظم وانبات اللحم لكنه أمر مبطن

لكن قولها مما يتلى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعة عنه لأنه لا نسخ بعده ولنا قوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من غير فصل يعني في الكتاب والسنة والزيادة على الكتاب بخبر الواحد لا تجوز على ما عرف (قوله ولأن الحرمة وإن كانت لشبهة البعضية) دليل معقول يتضمن جواب سؤال مقدر تقديره تحريم الرضاع باعتبار انشار العظم وانبات اللحم وليس ذلك في القليل وتقرير الجواب بالحرمة وإن كانت لشبهة البعضية الثابتة بنشور العظم وانبات اللحم لكنه أمر مبطن فتعلق الحكم بفعل الارضاع

(قوله لكن قولها مما يتلى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعة عنه لأنه لا نسخ بعده) أقول قال الرافي في شرح الوجيز وجل ذلك على قراءة حكمها انتهى يعني قولها وكان ذلك مما يتلى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم محمول على قراءة الحكم وبه يندفع ما ذكره الشارح

الدواجن والافال قرآن لا تجوز الزيادة فيه ولا النقص بعده صلى الله عليه وسلم قال تعالى أنا نحن زنا الذكروا ناله لحافظون وما قيل ليمكن نسخ الكل ويكون نسخ التلاوة مع بقاء الحكم وإن هذا مما لا جواب عنه فليس بشئ لأن ادعاء بقاء حكم الدال بعد نسخه يحتاج إلى دليل والافال اصل إن نسخ الدال يرفع حكمه وأما ما نظره من الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجوهما فلا ماعلم بالسنة والاجماع لم يثبت به وإذا احتج إلى ثبوت كون المحرم الخمس ولم يكن هذا الحديث مثبتا له فالدليل عليه مستأنف وما ذكره أولا قد سمعت ما فيه فحينئذ عسكهم في الثلاث أظهر من متمسكه في الخمس ونحن إلى جوابه أحوج فكيف لا يعتد به نعم أحسن الأدلة له حديث عائشة رضي الله عنها في مسلم وغيره قالت جاءت سملة بنت سهيل امرأة أبي حذيفة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال صلى الله عليه وسلم أرضعي سالمًا خشا تحرمي به عليه إلا أن مسلمًا لم يذكر عددا وكذا السنن المشهورة بل نقل في مسند الشافعي رحمه الله مخالفا لها على ما فيه والجواب أن التقدير مطلقا منسوخ صرح بنسخه ابن عباس رضي الله عنهما حين قيل له إن الناس يقولون إن الرضعة لا تحرم فقال كان ذلك ثم نسخ وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال آل أمر الرضاع إلى أن قلبه وكثيره يحرم وروى عن ابن عمر أن القليل يحرم وعنه أنه قيل له إن ابن الزبير رضي الله عنه يقول لا بأس بالرضعة والرضعتين فقال قضاء الله خير من قضاء ابن الزبير قال تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة فهذا إما أن يكون ردًا للرواية لنسخها أو لعدم صحتها أو لعدم إجازته تقييدًا لطلاق الكتاب بخبر الواحد فإنه تعالى علق التحريم بفعل الرضاعة من غير فصل وهذا ما قال المصنف رحمه الله وما رواه مردود بالكتاب أو منسوخ به ثم الذي يحرم به في حديث سملة أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد أن يشبع سالمًا خمس شعبات في خمسة أوقات متفصلات جاءه لآن الرجل لا يشبعه من اللبن رطل ولا رطلان فأين تجد الادمية في نديها قدر ما يشبعه هذا محال عادة فإظهار أن معدود خمس فيه المصات ثم كيف جاز أن يباشر عورتها بشفتيه فلعن المراد أن نحمل له شيء أم قدره خمس مصات فيشربه والاف هو ومشكل هذا وهو منسوخ من وجه آخر أيضا كما سيأتي بيانه والله أعلم (قوله ولنا قوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم) تقدم في استدلال ابن عمر رضي الله عنهما وأما قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فحديث في الصحيحين مشهور (قوله ولأن الحرمة وإن كانت لشبهة البعضية) جواب سؤال هو أن الحرمة بالرضاع لا اختلاط البعضية بسبب النشوء الكائن عنه وذلك لا يتحقق بأدنى شيء أجاب بأن ذلك حكمه لأنه خفي والاحكام لا تتعلق به الخفا ثم ابل بالظاهر المنضبط وهو فعل الارضاع فلو قال الظاهر لا بد من كونه مظنة للحكمة ومطلقة ليس مظنة للنشوء فلا يتعلق التحريم به قلنا ولا يتوقف النشوء على خمس شعبات بل واحدة تفيد فالتعلق بخمس زيادة تستلزم تأخير الحرمة عن وقت تعلقها والحق أن الرضاع وإن قل يحصل به نشوء بقدره فكان الرضاع مطلقا مظنة بالنسبة إلى الصغير وقولنا قول جمهور الصحابة منهم على وابن مسعود وأسنود الرواية عنهم ما به النسائي وابن عباس رضي الله عنهما وجهور التابعين هذا ولاولى أن يقال البعضية لأن الحرمة لشبهة البعضية وإقامة السبب مقام المسبب انما هي حرمة المصاهرة أما في الرضاع حقيقة الجزئية بالابن هي الحرمة لكن لما كان التحريم يثبت بمجرد حصول الابن في الجوف قبل استحالته كان المحرم شبهتها أي ما يؤول إلى الجزئية وينبغي أن يكون الرضاع الموجب



وقوله (وما رواه) جواب عن استدلال الخصم بأن ما روينا من دود الكتاب لان العمل به أقوى على تقدير ان يكون الكتاب قبله أو منسوخ ان كان بعده والانتشار بالراء الاحياء وفي التنزيل ثم اذا شاء أنشره ومنه لارضاع الاما أنشر العظم وأثبت اللحم أى قوامه وشده كانه أحياء ويروى بالزاي كذا في المغرب قوله (وينبغي ان يكون في مدة الرضاع) ظاهر وقوله لان الحول حسن التحول من حال الى حال) باعتبار حوالان الحول الموجب لتغير الطباع ولا بد من الزيادة على الحولين لما بين يعني في وجه قول أبي حنيفة فتقدير أى الزيادة به أى بالحول ولهما قوله تعالى وجهه وفصالة ثلاثون شهرا ووجه الاستدلال ما ذكره (هـ) انه جعل مدة الحمل والفصال ثلاثين شهرا ومدة الحمل أدناها

فتعلق الحكم بفعل الارضاع وما رواه مردود بالكتاب أو منسوخ به وينبغي أن يكون في مدة الرضاع لما بين (ثم مدة الرضاع ثلاثون شهرا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال استنابان) وهو قول الشافعي رحمه الله وقال زفر ثلاثة أحوال لان الحول حسن التحول من حال الى حال ولا بد من الزيادة على الحولين لما بين فيقدر به ولهما ما قوله تعالى وجهه وفصالة ثلاثون شهرا ومدة الحمل أدناها ستة أشهر فبقي للفصال حولان وقال النبي عليه السلام لا رضاع بعد حولين وله هذه الآية ووجهه انه تعالى ذكر شيئين وضرب لهما مدة فكانت لكل واحد منهما ما يكملها كالأجل المضروب للدينين الا أنه قام المنقص في أحدهما فبقي في الثاني على ظاهره ولانه لا بد من تغير الغذاء لينقطع الانبات باللبن وذلك بزيادة مدة يتعود الصبي فيها غيره فقد رتب بأدنى مدة الحمل لانهم لم يغيروا غذاء الجنين يغير غذاء الرضيع كما يغير غذاء الفطيم

للتحریم في مدة الرضاع على ما تبين في المسئلة التي تليها وهي قوله (ثم مدة الرضاع) التي اذا وقع الرضاع فيها تعلق به التحريم (ثلاثون شهرا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال استنابان) وهو قول الشافعي ومالك وأحمد وقال زفر ثلاثة أحوال وعن مالك رحمه الله سنتان وشهر وفي أخرى شهران وفي أخرى مادام محتاجا الى اللبن غير مستغن عنه وقال بعضهم لاحد له الاطلاقات فيوجب التحريم ولو في حال الكبر وعن بعضهم الى خمس عشرة سنة وقال آخرون الى أربعين سنة ولا عبرة بهذين القولين (قوله لان الحول حسن الخ) هذا وجه قول زفر رحمه الله وحاصله انه لا بد من مدة يتعود فيها الصبي غير اللبن لينقطع الانبات باللبن وذلك بزيادة مدة يتعود فيها الصبي تغير الغذاء والحول حسن التحول من حال الى حال لاشتماله على الفصول الاربعة فقد رتب بالثلاثة وهذا هو المراد بقوله لما بين أى في دليل أى حنيفة رحمه الله ولهما قوله تعالى وجهه وفصالة ثلاثون شهرا ومدة الحمل أدناها ستة أشهر فبقي للفصال حولان وقال صلى الله عليه وسلم لا رضاع بعد حولين رواه الدارقطني عن ابن عباس يرفعه هكذا الارضاع الا ما كان من حولين وظاهر ان المراد في الاحكام وقال لم يسنده عن ابن عيينة الا الهيثم بن جميل وهو ثقة حافظ اه وكذا وثقه أحمد رحمه الله والعجلي وابن حبان وغير واحد وروى موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما بلاريب وأخرجه ابن أبي شيبة موقوف على ابن مسعود وعلى الدارقطني على عمر وأظهر الأدلة لهما قوله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فجعل التمام بهما ولا مزيد على التمام ولا ي حنيفة رحمه الله هذه الآية ووجهه انه سبحانه ذكر شيئين وضرب لهما مدة فكانت لكل واحد منهما ما يكملها كالأجل المضروب للدينين على شخصين بأن قال أجلت الدين

وهو لا يجوز أوجب بأن الكتاب مأول فان عامة أهل التفسير جعلوا الاجل المضروب للدينين متوزعا عليهما فلم يكن دلالة الكتاب على ما استدله المصنف قطعية ويؤيده ما روى ان رجلا تزوج امرأة فولدت لسته أشهر فجيئ بها الى عثمان فشاو في رجهما فقال ابن عباس ان خاصمتكم بكتاب الله خصمتكم قالوا كيف قال ان الله تعالى يقول وجهه وفصالة ثلاثون شهرا وقال والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين فحمله ستة أشهر وفصالة حولان فتركها

قال المصنف (لما بين فيقدر به) أقول بعد ثلاثة أسطر (قوله فلم تكن دلالة الكتاب الخ) أقول بل لا احتمال لتلك الدلالة والابلزم التغير المستحيل فلا يصح الاستدلال

شهرًا ومدة الحمل أدناها ستة أشهر فبقي للفصال حولان وقوله (عليه السلام لا رضاع بعد حولين ولا ي حنيفة رحمه الله هذه الآية) يعني قوله تعالى وجهه وفصالة ثلاثون شهرا (ووجهه ما ذكره ان الله تعالى ذكر شيئين) يعني الحمل والفصال (وضرب لهما مدة) وهو قوله تعالى ثلاثون شهرا وكل ما كان كذلك كانت المدة لكل واحد منهما ما يكملها كما في الاجل المضروب للدينين مثل ان يقول لقلان على ألف درهم وخمسة أفقره حنطة الى شهرين يكون الشهران أجلا لكل واحد من الدينين بكما لا انه قام المنقص في أحدهما يعني الحمل وهو حديث عائشة الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من سنتين ولو بفلكة مغزل فان قلت هذا المنقص على تقدير كونه حديثا يلزم به تغير الكتاب



واذا لم تكن دلالتها على ذلك كذلك لم يلزم التغيير وانما يلزم اثبات مسئلة فرعية بآية مأولة ولا بعد فيه ولانه لا بد من تغيير الغذاء لينقطع  
الانبات باللبن ويحصل تغير ابقاء حياته وذلك أى التغيير بزيادة مدة يتعود الصبي فيها غيره لان القطع عن اللبن دفعة من غير ان يتعود غيره  
مهلك وهذا هو الذى وعده المصنف (٦) لئلا يتركه قدره بسنة كما فى العنين وقد رنا به بأدنى مدة الحمل لانهم اغيرة فان غداء

والحديث محمول على مدة الاستحقاق وعليه يحمل النص المقيد بحولين فى الكتاب

الذى على فلان والدين الذى على فلان سنة يفهم منه أن السنة بكاملها لكل أو على شخص فيقول  
لفلان على ألف درهم وعشرة أفقرة الى سنة فصدقه المقر له فى الاجل فاذا مضت السنة يتم أجلهما جميعا  
الا انه قام المنقص فى أحدهما يعنى فى مدة الحمل وهو قول عائشة رضى الله عنها الولد لا يبقى فى بطن أمه  
أكثر من سنتين ولو بقدر فلكة مغزل وفى رواية ولو بقدر ظل مغزل ومثله مما لا يقال الاسماء لان  
المقدرات لا يهتدى العقل اليها وتستخرج فى موضعها ان شاء الله تعالى وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
الولد لا يبقى فى بطن أمه أكثر من سنتين فتبقى مدة الفصال على ظاهرها غير ان هذا يستلزم كون لفظ  
ثلاثين مستعملا فى اطلاق واحد فى مدلول ثلاثين وفى أربعة وعشرين وهو الجمع بين الحقيقى والمجازى  
بلفظ واحد وكونه بالنسبة الى شيتين لا يتنى كونه كذلك وهو الممتنع والام يتنع لانه ما من جمع الا  
بالنسبة الى شيتين واشكال آخر وهو ان أسماء العدد لا يجوز بشئ منها فى الاخرى عليه كثير من  
الحققة لانها بمنزلة الاعلام على مسميات حتى منعت الصرف مع سبب واحد فقالوا ستة عشر ضعف  
ثمانية بلا تنوين ومن ذكر صاحب النهاية فى فصل المشيئة من كتاب الطلاق الا أنه يقتضى ان نحو عشرة  
الاثنين لم يرد به ثمانية بل عشرة فاخرج ثم اسند الى ثمانية وهو قول طائفة من الاصوليين مطلقا ومختارا  
طائفة من المشايخ فيما اذا كان استثناء من عدد منهم شمس الائمة ونحو الاسلام والقاضى أبو زيد خلاف  
قول الجمهور وقد حققناه فى الاصول ويمكن أن يستدل لابي حنيفة رحمه الله بقوله تعالى والوالدات  
يرضعن أولادهن الآية بناء على أن المراد من الوالدات المطلقات بقرينة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن  
فان الفائدة فى جعله نفقة ما من حيث هى ظرأ وجه منها فى اعتباره ايجاب نفقة الزوجة لان ذلك معلوم  
بالضرورة قبل البعثة ومن قوله تعالى لينفق ذو سعة الآية ولان نفقة لا تختص بكونها والدة مرضعة  
بل متعلقة بالزوجية بخلاف اعتبارها نفقة الظرأ ويكون حينئذ أجرة لها لان النفقة لها باعتبارها ظرأ  
غير زوجة لا تكون الأجرة لها واللام من لمن أراد متعلق بمرضع أى بمرضع للآباء الذين أرادوا انعام  
الرضاعة وعليهم رزقهن وكسوتهن بالمعروف أجرة لهن فى الحولين واذا كانت الواو من وعلى المولود له  
للحال من فاعل يتم كان أظهر فى تقييد الأجرة المستحقة على الآباء أجرة للطفلة لحولين وغاية ما يلزم أنه  
كان مقتضى الظاهر ان يقال وعليه أو وعليهم لكن ترك التنبيه على آية الاستحقاق عليه وهو كون الولد  
منسوب اليه وان النسبة الى الآباء والحاصل حينئذ يرضع حولين لمن أراد من الآباء أن يتم الرضاعة  
بالأجرة وهذا لا يقتضى ان انتهاء مدة الرضاعة مطلقا بالحولين بل مدة استحقاق الأجرة بالارضاع ثم يدل  
على بقائها فى الجملة قوله تعالى فان أراد افصالا عطف بالفاء على يرضع حولين فعاقى الفصال بعد الحولين  
على تراضيها وقد يقال كون الدليل دل على بقاء مدة الرضاع المحرم بعد الحولين فأين الدليل على  
انتهاء الستة أشهر بعدهما بحيث لو أرضع بعدها لا يقع التحريم وما ذكر فى وجه زيادتها لا يفيد سوى  
أنه اذا أريد الفطام يحتاج اليها يعود فيها غير اللبن قليلا قليلا لتعذر نقله دفعة فاما أنه يجب ذلك بعد  
الحولين ويكون من تمام مدة التحريم شرعا فليس يلزم مما ذكر من الأدلة ولا شك ان الشرع لم يحرم

الحولين بغير غداء الرضيع  
فان غداء الحنين كان غداء  
أمه ثم صار لبننا خالصا كما ان  
غذاء الرضيع بغير غداء  
الطيب لان غداء الرضيع  
اللبن وغذاء الطيب اللبن مرة  
والطعام أخرى لانه يقطع  
تدريجيا فكان الحاصل انه  
لا بد من تغيير الغذاء وتغيير  
الغذاء لستة أشهر فلا بد  
من ستة أشهر وقوله  
والحديث محمول على قوله  
عليه السلام لارضاع بعد  
حولين محمول على مدة  
الاستحقاق وأبهم المصنف  
الاستحقاق لان بعضهم  
قال المراد من لارضاع بعد  
حولين لا يستحق الولد الرضاع  
بعد الحولين وقال بعضهم  
نفي استحقاق الأجرة وكثير  
منهم قالوا ان مدة الرضاع  
فى حق استحقاق الأجر على  
الاب مقدرة بحولين عند  
الكل حتى لا تستحق المطلقة  
أجرة الرضاع بعد الحولين  
بالاجماع وهذا لان قوله  
عليه السلام لارضاع لنفى  
الجنس وعينه قد توجد  
بعد حولين فكان عدم  
الوجوب وعدم الجواز محتملين  
فلم يكن حجة وعليه أى وعلى

اطعامه

الاستحقاق يحمل النص المقيد بحولين فى الكتاب يعنى قوله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين

بدليل قوله تعالى بعده فان أراد افصالا عن تراض فانه ذكر بحرف الفاء معلقا بالتراضى ولو كان الرضاع بعده حراما لم يعلق به لانه لا أثر

( قوله واذا لم تكن دلالتها على ذلك كذلك ) أقول يعنى اذا لم تكن دلالتها عليه قطعية ( قوله وانما يلزم اثبات مسئلة فرعية بآية مأولة  
ولا بعد فيه ) أقول امكان الانبات لا يكون الا بامكان الحمل على ذلك المعنى وذلك منتف



قال (واذا مضت مدة الرضاع لم يتعاق بالرضاع تحريم) لقوله عليه السلام لا رضاع بعد الفصال ولان الحرمة باعتبار النشوء وذلك في المدة اذا الكبر لا يتربى به

اطعامه غير اللبن قبل الحولين ليلزم زيادة مدة التعود عليهما جاز ان يعود مع اللبن غيره قبل الحولين بحيث تكون العادة قد استقرت مع انقضائهما فيفطم عنده عن اللبن مرة فليست الزيادة لازمة في العادة ولا في الشرع فكان الاصح قولهما وهو مختار الطحاوي وقول زفر على هذا أولى بالبطلان وهو ظاهر وحينئذ فقوله تعالى فان اراد افضالا عن تراض منهما وتشاور المراد منه قبل الحولين فانه موضع التردد في أنه يضر بالولد أو لا فيتشاور ان يظهر وجه الصواب فيه وأما ثبوت الضرر بعد الحولين فقل أن يقع به من حيث انه فطام بل ان كان من جهة أخرى فتمنع العومات المانعة من ادخال الضرر على غير المستحق له (قوله واذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم) فطم أولم يفطم حتى لو ارتفع لا يثبت التحريم خلافا لمن قال بالتحريم ابد الاطلاقات الدالة على ثبوت التحريم به وهو مروى عن عائشة رضي الله عنها فكانت اذا ارادت أن يدخل عليها أحد من الرجال أمرت أختها أم كلثوم أو بعض بنات أختها أن ترضعه نجسا وحديث سهل المتقدم والجواب ان هذا كان ثم نسخ بما نازكته عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوان الله عليهم أجمعين نفيدا لتفاهم عليه فنها ما قدمناه في استدلالهما من قوله صلى الله عليه وسلم لا رضاع الا ما كان من حولين وقد مناهما تحريمه مرفوعا وموقوفا على ابن عباس وعلى وعمر وابن مسعود رضي الله عنهم أجمعين وما ذكره المصنف من قوله عليه الصلاة والسلام لا رضاع بعد الفصال والمراد في الحكم لانه قد ثبت هو بته بعده وما في الترمذي من حديث أم سلمة انه صلى الله عليه وسلم قال لا يحرم من الرضاع الا ما فتق الامعاء في الثدي وكان قبل الفطام قال الترمذي حديث حسن صحيح وفي سنن أبي داود من حديث ابن مسعود يرفعه لا يحرم من الرضاع الا ما أثبت اللحم وأنشر العظم يروى بالراء المهملة أي احياء ومنه قوله تعالى ثم اذا شاء أنشره وبالراء أي يرفعه وبزيادة الجهم يرتفع وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند رجل فقال يا عائشة من هذا قلت أختي من الرضاعة فقال يا عائشة انظرن من اخوتكن فان الرضاعة من الجماعة يعني اعرفن اخوتكن لخسمة أن يكون رضاعة ذلك الشخص كانت في حالة الكبر فان قلت عرف من أصلكم ان عمل الراوي بخلاف ما روى بوجوب الحكم بنسخ ما روى فلا يعتبر ويكون بمنزلة روايته للناسخ وحديث الصحيحين وهو قوله انما الرضاعة من الجماعة وانه عائشة رضي الله عنها وعلمها بخلافه فيكون محكما بنسخ كون رضاع الكبير محرما قلنا المعنى انه اذا لم يعرف من الحال سوى انه خالف مرويه حكما بأنه اطلع على ناسخه في نفس الامر ظاهر الان الظاهر انه لا يخطئ في ظن غير الناسخ ناسخا لا قطعيا فلواتفق في خصوص محل بأن عمله بخلاف مرويه كان لخصوص دليل علمناه وظاهر للجهل غلطه في استدلاله بذلك الدليل لاشك انه لا يكون مما يحكم فيه بنسخ مرويه لان ذلك ما كان الا لاحسان الظن بنظره فأما اذا تحققنا في خصوص مادة خلاف ذلك وجب اعتبار مرويه بالضرورة دون رأيه وفي الموطأ وسنن أبي داود عن يحيى بن سعيد بن رجلا سأل أبا موسى الأشعري فقال اني مصصت عن امرأتى من ثديي لبنا فذهب في بطني فقال أبو موسى لا أراها الا قد حرمت عليك فقال عبد الله ابن مسعود انظر ما تنقي به الرجل فقال أبو موسى فمات قول أنت فقال عبد الله لا رضاعة الا ما كان في حولين فقال أبو موسى لا تسألوني عن شيء مادام هذا الخبرين أظهركم هذه رواية الموطأ فوجوه اليه بعد ظهور النصوص المطلقة وعمما أفناء بالحرمة لا يكون الا ذكره الناسخ له أولته ذكره عنده وغير عائشة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم يابن ذلك ويقلن لا نرى هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الا رخصة لسهلة خاصة ولعل سببه ما تضمنه مما يخالف أصول الشرع حيث يستلزم من

الرضاع في إزالة المحرم شرعا (قوله واذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم) سواء فطم أو لم يفطم واذا فطم قبلها لم يعتبر الفطام الا في رواية عن أبي حنيفة حتى لو فطم صبي قبل الحولين أو قبل ثلاثين شهرا عند أبي حنيفة ثم أرضعته امرأة قبل ان تمضي عليه مدة الرضاع يتعلق به التحريم في ظاهر الرواية دون رواية الحسن اذا استغنى عنه وما في الكتاب ظاهر ومن الناس من سوى بين الصغير والكبير في حرمة الرضاع تشبيها بظواهر النصوص وهو فاسد لان المذكور في ظواهر النصوص الرضاع وهو يقتضي رضيعا لا محالة والكبير لا يسمى رضيعا روى ان أبا موسى الأشعري سئل عن رضاع الكبير فأوجب الحرمة ثم أنوا عبد الله ابن مسعود فسأله عن ذلك فقال أترون هذا الاشمط رضيعا فيكم فلما بلغ أبا موسى قال لا تسألوني عن شيء مادام هذا الخبرين أظهركم وقد انفقت الصحابة على هذا

(قوله والكبير لا يسمى رضيعا الخ) أقول قد سبق ان الرضاع في اللغة مص اللبن من الثدي مطلقا ولا نسلم انه يقتضي رضيعا بل راضعا ويطلق على الكبير

في اللغة الراضع يقال لثيم راضع أي يرضع غنمه ولا يجعلها مخافة أن يسمع صوت حلبه فيطلب منه اللبن

















































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































